



ينظم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، ندوة علمية حول:

"الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربة مقارنة"

أيام 5-6-7 آذار / مارس 2015، بتونس. أيلول / سبتمبر 2015

الورقة الخلفية

على الرغم من اختلاف التجارب والآلات، فإن القاسم المشترك الجامع بين هذه الثورات، هو توقي الشعوب العربية إلى وضع حد لأنظمة الاستبداد، وإحلال نظم ديمقراطية محلها عبر انتخابات حرة ونزيهة، تتيح للمواطنين اختيار حكامهم. إن الانتخابات في حد ذاتها هي الآلية والوسيلة الأكثر فعالية، فهي تتيح لشريحة اجتماعية واسعة ومتعددة من المشاركة السياسية، والتأثير في القرارات المهمة عبر اختيار المسؤولين وصناعة القرار. كما أن الانتخابات من أساسيات الديمقراطية التمثيلية، فمن خلالها يمكن للمركب الاجتماعي تجديد شرعية الحكم. إلا أن الانتخابات بصفتها آلية تقر وتفعل وتستخدم في حد ذاتها، لا يعني بالضرورة الانتقال الديمقراطي أو التحول في المجتمع والنظام السياسي. فالانتخابات خاصة في مجتمعات، غابت عنها الإجراءات والتقاليد والمؤسسات الديمقراطية، وتتميز بضعف تقاليد المشاركة السياسية، من شأنها أن تكون عاملاً مثبتاً للتحول الديمقراطي.



ورقة خلفية

إن التخليص السريع للسياسات السياسية المختلفة في البلدان التي عرفت تلك الثورات وما آلت إليه أمرها، يجيز لنا أن نؤكد أن عراقيلاً عديدة عطلت مختلف مسارات الانتقال الديمقراطي، وكان أهم هذه العراقيلاً على سبيل المثال: التناحر الحزبي والسياسي بين قوى المعارضة، وما تضمنه من تغليب مصالح حزبية وأيديولوجية على المصلحة الوطنية، أو تحقيق أجندات التحول الديمقراطي، إضافة إلى قدرة الفئات ذات المصالح في أنظمة الاستبداد السابقة على تنظيم نفسها، والت موقع من جديد في البيئة السياسية، وكذلك دور قوى الدولة العميقه بصفتها فاعلاً أساسياً في المرحلة الانتقالية. وعلى الرغم من أن تونس قد شهدت توافر العديد من العوامل المعايقه للتحول الديمقراطي وصولاً إلى مراحل حرجة، فإنها مع ذلك مثّلت استثناءً بين تلك البلدان. لا شك أن الانتقال الديمقراطي يقتضي إمكانيات وموارد تضمن نجاحه، فنطروه يستوجب هندسة انتخابية جديدة، يصاحبها عادة بروز فاعلين سياسيين جدد وإستراتيجيات انتخابية مبتكرة. لا شك أن ضمان إجراء انتخابات حرة وتنافسية بوجود مراقبين لمحليين وأجانب وممثلي المجتمع المدني، فضلاً عن رقابة الإعلام الحر وتفاعلاته، تحفز المواطنين ومختلف الأحزاب السياسية على المشاركة

لإنجاح المسار الانتخابي تحتاج المجتمعات إلى مواجهة جملة من التحديات، وابتکار حلول دينامية وحيية، من أجل توسيع مشاركة المواطنين وتقنين التغطية الإعلامية، وتحديث النظام الانتخابي. ففي المثال التونسي يبدو أنَّ انتقالاً ديمقراطياً بقصد التشكّل حالياً، ومع ذلك تظل جملة من المسائل عالقة، على غرار الحرّيات الأساسية، والعدالة الانتقالية، والتفاوت بين الجهات، والفقر والبطالة والعنف / الإرهاب. إنها عوامل ستحدّد ما سيكون عليه الأمر في المستقبل المنظور، خصوصاً في ما يتعلق بنجاح الانتقال الديمقراطي، لأنها قد تتحكم في نجاح هذا الانتقال أو فشله.

فحين نقارن بين انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 23 تشرين الأول / أكتوبر 2011، والانتخابات التشريعية 2014، نلاحظ دون عناء كبير أنَّ الانتقالات التونسية عرفت تغييرات جوهريّة ذات دلالة في مختلف مناطق البلاد، سواء ما تعلق منها بسلوك الناخب أو توجّه المجموعات الاجتماعية.

فما هي الإستراتيجيات والآليات (جهد تشريعي، وإدارة انتخابية، ومرافقه مدنية...إلخ) التي علينا اعتمادها من أجل إنجاح المسار الانتخابي؟ وهل يتشرط المسار الموعّم مع الإكراهات التشريعية الخاصة بكل دولة؟ وما هي العوامل التي تتيح المرور إلى نظام ديمقراطي؟ وهل هناك محددات سوسيولوجية لخيارات الناخبين؟ وما هي مختلف مصادر التعبئة الانتخابية؟ وكيف يمكن صناعة الرأي العام في سياقات انتخابية؟ وكيف يمكن للإعلام أحياناً أن يتلاعب بـ "خيارات" الناخبين ويشوهها؟ وهل تضمن الانتخابات وحدتها الانتقال الديمقراطي؟ كما سيكون التركيز موجّهاً إلى مساعلة المشروعية الانتخابية: فكيف تكون الانتخابات وسيلة تمكن المواطنين من التعبير عن خياراتهم واختيار ممثليهم؟ هل إنَّ الانتخابات أداة تقضي ضرورة إلى حوكمة ديمقراطية؟ وما



ورقة خلفية

هو الدور الذي يؤديه الفاعلون السياسيون والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؟ وهل إن المشروعية الانتخابية كافية لتفعيل الانتقال الديمقراطي وجعله راسخاً؟

لقد عاينا في أمثلة عديدة للانتقال الديمقراطي، أن الانتخابات الحرة لم تفض ضرورة إلى حالة ديمقراطية متقدمة وحقيقية. حدث خلاف ذلك حين حصلت حالة من النكوص الديمقراطي، وعجزت الانتخابات في مثل هذه الحالات عن تفكك النظام القديم وهدمه، بل ربما حدث نقوض ذلك، فتمكنت تلك النظم من العودة القوية من خلال تلك الانتخابات الحرة ذاتها. أن سهولة حصول مثل هذه التطورات يثير أيضاً تساؤلات بخصوص مدى نجاح القوى الديمقراطية في نشر ثقافة ديمقراطية.

أهداف هذا الملتقى العلمي عديدة، نورد منها على سبيل المثال ما يلي:

- تدقيق الحالة المعرفية الراهنة للمفاهيم الأساسية: الديمقراطية، والانتقال الديمقراطي، والانتخابات.
- السعي إلى فهم الرهانات السياسية والاجتماعية التي تخترق الانتقال الديمقراطي.
- فهم التجارب المختلفة للانتقال الديمقراطي من وجهة نظر مقارنة.
- تحليل الترابط العضوي، في مختلف مستوياته، بين مسألة الانتقال الديمقراطي أو الانتخابات، والإجراءات التشريعية والعوامل التاريخية الثقافية.
- الخطاب السياسي والمسار الانتخابي.
- بروز النخب وتتجددتها والانتقال الديمقراطي.
- الثقافة الديمقراطية.
- الفاعلون، والميata-فاعلون، والانتخابات، والختار الانتخابي، والقرار الانتخابي.
- الانتخابات الأولى بعد الثورة والانتقال الديمقراطي.

الباحثون في العلوم الاجتماعية والسياسية وغيرها من التخصصات مدعاون لتقديم مقترناتهم التي يمكن أن تدرج، على سبيل المثال لا الحصر، في أحد المحاور المذكورة أعلاه. كما أن المقترنات التي تتناول بالبحث بعض الجوانب التي ترتبط بالإشكالية الأساسية للندوة، سوف تراعيها اللجنة العلمية.
فالمرجو من الراغبين في المشاركة إرسال مقترناتهم على العنوان الإلكتروني التالي:
-

henda.carep@gmail.com



ورقة خلفية

— المساعدة التنفيذية للمدير: [rания.zitouni@dohainstitute.org](mailto:rania.zitouni@dohainstitute.org) —

نذكر بأن اللغات المعتمدة في الندوة: العربية، والفرنسية، والإنكليزية.

روزنامة الندوة

- 18 كانون الثاني/ يناير 2015: آخر أجل لإرسال ملخص للمداخلة في حدود 300 كلمة، وذلك وفق المعايير المعمول بها، يتضمن الإشكالية المطروحة والمحاور الرئيسية، إضافة إلى النتائج المرجوة، مع تحديد المحور الذي تعتمدون المشاركة به. كما يجب أن يحتوي نص المداخلة على المعطيات كاملة بما في ذلك الاسم والعنوان الإلكتروني.
- 25 كانون الثاني/ يناير 2015: ردود اللجنة العلمية فيما يتعلق بالنصوص المقبولة.
- 20 شباط/ فبراير 2015: آخر أجل لقبول المدخلات كاملة.
- 30 نيسان/ أبريل 2015: آخر أجل لقبول النصوص كاملة وفق المعايير المعمول بها.
- 5-6-7 آذار/ مارس 2015: تاريخ انعقاد الندوة.

قواعد تقديم المدخلات

- سيرة ذاتية في 50 كلمة.
- ملخص في 300 كلمة كحد أقصى.
- الاسم ولقبه، والمهنة، وبلد الإقامة، والمؤسسة، والبريد الإلكتروني.



ورقة خلفية

- الكلمات المفاتيح.
- Times New Roman 12 ، التباعد ما بين السطرين 1.5.

قواعد تقديم النصوص الكاملة

- يجب أن تتضمن النصوص ما بين 7000 و 9000 كلمة، مع ملخص في عشرة سطور، وقائمة المراجع المعتمدة.
- يجب أن يتم سرد المراجع حسب الترتيب الأبجدي لأسماء المؤلفين، في نهاية النص.
- نرجو مراجعة شروط النشر بموقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط.

<http://www.dohainstitute.org/release/2a0064b6-14e7-4074-8926-ea225480b85f>

ويجدر التذكير بأن أعمال الندوة سيتم نشرها في مؤلف علمي محكم عام 2015.